

اعلان

عملا بالقانون المؤقت رقم (١٦) لسنة ١٩٧٥ قانون معدل لقانون تنظيم المدن والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ ، قرر مجلس اقليم عمان احداث الشارع التنظيمي لفضاحة الجمارك والمار بالقطع (٣٦ و ٣٥) من حوض رقم (١٣) عراق زحف والقطع رقم (٣٠) و (٢٩٠) و (٥١) حوض (٤) بركه .

وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية
الدكتور محمد الزين

مذكرات جلب

يقضي حضور الاشخاص التالية اسماءهم في الوقت المين لرؤية الدعاوى المقامة عليهم وان لم يحضروا تجري عليهم الاحكام الخاصة في قانون اصول المحاكمات الجزائية .

الاسم	الحكمة	التاريخ	الساعة	نوع الجرم
عصام عبد الرزاق عبد القادر	بداية عمان	٩٧٥/١١/٩	٨ صباحاً	السرقه
صباح علي حمدان القندي	"	٩٧٥/١١/١٩	"	التسبب بالوفاه
سعيد سالم خليل	"	٩٧٥/١١/١٧	"	احراق مال الغير
صالح حمد حميدان	جنابات عمان	٩٧٥/١١/٢٢	"	الشروع بالسرقه
احمد ابراهيم خليله	صلح عمان	٩٧٥/١١/١٧	"	غافله مهن
سامي يوسف شاويش	"	٩٧٥/١١/١٦	"	غافله حرف
خليل ابراهيم حنجوري	"	٩٧٥/١١/٨	"	اساقه الامانة
نور الدين محمد سعيد	"	٩٧٥/١١/١٢	"	مهن
محمد انور سحويل	"	٩٧٥/١١/١٧	"	صنعة
بسام محمد علي سعد	"	٩٧٥/١١/١٦	"	شيك بلا رصيد
نعمان عيسى الحسن	"	٩٧٥/١١/٢٢	"	"
حسن الداغش	صلح السلط	٩٧٥/١١/٣٠	"	غافله قانون الضمة العامة
داوود اسعد الديك	صلح عمان	"	"	تعدني على املاك الدولة
فايز خلت غيث	صلح اربد	٩٧٥/١١/١٩	"	التسبب بالابلاء
عمود عبد الله محمد	صلح الزرقاء	٩٧٥/١١/١١	٩ صباحاً	جرائم
حافظ عبد اللطيف الحاج ابراهيم	صلح الزرقاء	٩٧٥/١١/٩	٨ صباحاً	غافله ابنة

المملكة الاردنية الهاشمية
الجريدة الرسمية

عمان : الاحد ١٣ ذو القعدة سنة ١٣٩٥ هـ . الموافق ١٦ تشرين الثاني سنة ١٩٧٥ م . العدد ٢٥٩٠

الفهرس

صفحة		
٢٠٩٧	قانون مؤقت رقم (٤٦) لسنة ١٩٧٥	قانون تسجيل الشركات الاجنبية
٢٠٩٩	قانون مؤقت رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٥	قانون معدل لقانون المؤسسة الاردنية لتسويق المنتجات الزراعية
٢١٠٠	نظام رقم (٩٩) لسنة ١٩٧٥	النظام المالي المؤسسة عالية / الخطوط الجوية الملكية الاردنية
٢١٠٩	نظام دفاع رقم (١٠٠) لسنة ١٩٧٥	نظام معدل لنظام مراقبة الاعمال الاجنبية
٢١١٠	نظام رقم (١٠١) لسنة ١٩٧٥	نظام الغاء نظام رسوم الدخول الى المواقع السياحية
٢١١١	نظام رقم (١٠٢) لسنة ١٩٧٥	نظام معدل لنظام رواتب وعلاوات افراد قوة الامن العام
٢١١٢	الشم عمان	

نحو الحسين للنفقة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٥/١١/٥

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي

ونأمر بإصداره ووضعه موضع التنفيذ المؤقت وأضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :

قانون مؤقت رقم (٤٦) لسنة ١٩٧٥

قانون تسجيل الشركات الاجنبية

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون تسجيل الشركات الاجنبية لسنة ١٩٧٥) ويعمل به من تاريخ ١٩٧٥/١١/١٦ .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حينما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :-

الوزارة : وزارة الصناعة والتجارة

الوزير : وزير الصناعة والتجارة

الشركة الاجنبية : اية شركة غير اردنية سجلت مقرها في المملكة بمقتضى احكام هذا القانون .

المقر : مركز الشركة الاجنبية المسجل بمقتضى احكام هذا القانون لممارسة اعمالها في خارج المملكة .

المادة ٣ - يجوز لاية شركة اجنبية ان تتخذ مقرها في المملكة .

المادة ٤ - على الشركة الاجنبية التي ترغب في تأسيس مقرها في المملكة ان تقدم الى الوزارة طلبا بتسجيلها يشتمل على المعلومات التالية :-

أ - اسمها ونوعها ومديها ومركزها الرئيسي .

ب - غاياتها او الاعمال التي تنماطها خارج المملكة .

ج - اسم الشخص الذي سيتولى ادارة شؤون المقر في المملكة .

المادة ٥ - أ - يسجل مقر الشركة الاجنبية في المملكة بموافقة الوزير وعليه ان يصدر قراره بالموافقة على طلب التسجيل او يرفضه خلال اسبوع واحد من تاريخ تقديم الطلب .

ب - اذا وافق الوزير على الطلب يصدر شهادة تسجيل للمقر يسمح له بموجبه بممارسة اعمالها .

المادة ٦ - تتمتع الشركة الاجنبية التي سجلت مقرها في المملكة بالاعفاءات والتسهيلات التالية :-

أ - اعفاء الارباح التي يجنيها الشركة الاجنبية اوقاتا لها من اعمالها في خارج المملكة من ضريبي الدخل والخدمات الاجتماعية .

ب - الاعفاء من التسجيل لدى الغرف التجارية والصناعية والقباطات المهنية ومن رسوم التسجيل فيها ، ومن اية التزامات تجاهها .

ج - الاعفاء من رخص المهن ومن الرسوم الخاصة بها ، ومن اية رخص اورسوم اخرى تتعلق بتعاطي المهن او العمل في المملكة بما في ذلك الرسوم البلدية والصحية .

د - اعفاء الاثاث والتجهيزات التي تستوردها واللازمة لتجهيز مكاتب المقر من الرسوم الجمركية والرسوم والموائد الاخرى .

هـ - السماح لها بادخال العتبات التجارية على ان تقدم شهادة مصدقة بها من الوزارة .

المادة ٧ - يتمتع الاشخاص غير الاردنيين الذين تستخدمهم الشركة الاجنبية في مقرها في المملكة بالاعفاءات والتسهيلات التالية :-

أ - اعفاء الرواتب والاجور التي تدفعها الشركة الاجنبية مستخدميا غير الاردنيين العاملين في مقرها في المملكة من ضريبي الدخل والخدمات الاجتماعية .

ب - اعفاء الاثاث المنزلي الذي يستورده الاشخاص غير الاردنيين الذين تستخدمهم الشركة الاجنبية في مقرها في المملكة من الرسوم الجمركية شريطة ابراز شهادة من الشركة مصدقة من الوزارة .

ج - السماح لكل شخص غير اردني تستخدمه الشركة الاجنبية في مقرها في المملكة باستيراد سيارة واحدة كل سنتين تحت وضع الادخال المؤقت لاستعماله الشخصي ، وذلك طيلة اقامته في المملكة ولرباطه بالعمل في مقر الشركة الاجنبية فيها .

د - منح الاشخاص غير الاردنيين الذين تستخدمهم الشركة الاجنبية في مقرها في المملكة اذن اقامة وتصاريح عمل لمدة سنتين قابلة للتجديد .

المادة ٨ - يسمح للشركة الاجنبية التي لها مقر في المملكة بان تفتح لها حسابا غير مقيم في البنوك التجارية المرخصة في المملكة بالدينار الاردني او باية عملة اخرى قابلة للتحويل ويحق لها ادخال اية مبالغ في هذا الحساب .

اوسحبها منه دون الحصول على اية اذن او تصاريح مسبقة بالملك وعلى ان تلتزم الشركة الاجنبية بتقديم بيانات سنوية بهذا الشأن للبنك المركزي الاردني .

المادة ٩ - لا تسري احكام هذا القانون على فروع الشركات الاجنبية التي تمارس اعمالها من خلالها في داخل المملكة .

المادة ١٠ - مجلس الوزراء ان يصدر الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ١١ - رئيس الوزراء والوزراء كل حسب اختصاصه مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٧٥/١١/١٥

الحسين بن طلال

رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع زيد الرفاعي	وزير الانشاء والتصميم صبيحي امين عمرو	وزير الثقافة والاعلام صلاح أبو زيد	وزير التربية والتعليم فؤاد الخندوي
وزير الشؤون الاجتماعية والعمل سامي ايوب	وزير المالية سام مساعد	وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير المواصلات احمد الشويكي
وزير الاوقاف والشؤون والمؤسسات الاسلامية عبد العزيز الخطاط	وزير دولة للشؤون الخارجية صادق الشرع	وزير الاشغال العامة محمود الجوامدة	وزير المواصلات لوتو الطهوني
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء راكان عناد الجازي	وزير المصلح ناجي حسين الطراولة	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية محمد عضوب الزين	وزير الصناعة والتجارة رجائي المشر

هذه من الأعمال

نحس الحسين للهفك ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٢/١٠/١٩٧٥

تصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضح الشفيل الوقت واضافه الى قوانين الدولة على اساس عرشه على مجلس الامة في اول اجتاع يعقده .

قانون مؤقت رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٥

قانون معدل لقانون المؤسسة الاردنية لتسويق المنتجات الزراعية

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون المؤسسة الاردنية لتسويق المنتجات الزراعية لسنة ١٩٧٥) ويقرأ مع القانون رقم ٣٦ لسنة ٩٧٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٨) من القانون الاصلي بالغاء نص الفقرة (ج) منها والاستعاضة عت بما يلي :-

ج - ان نستوفى اجور الخدمات التسويقية التي تقدمها ويتم تقرير تلك الاجور بقرار من المجلس وتصديق الوزير ويتم تعديلها بالطريقة ذاتها كلما اقتضى الامر ذلك .

١٩٧٥/١٠/٢٢

الحسين بن طلال

وزير التربية والتعليم دوقان المندايوي	وزير الثقافة والاعلام صلاح ابو زيد	وزير الاقتصاد والتعمير صبيح امين عمرو	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع زيد الرفاعي
وزير المواصلات علي حسن عوده	وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير المالية سالم مساعده	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل سامي ايوب
وزير الداخلية ثروت التاهوي	وزير الاشغال العامة محمد الحوامده	وزير دولة للشؤون الخارجية صادق الشرح	وزير الاوقاف والشؤون والقضايا الاسلامية عبد العزيز الخياط
وزير الصناعة والتجارة رجائي المشر	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية محمد عضوب الزين	وزير الصحة طاراد سمود القاضي	وزير دولة للشؤون رئاسة الوزراء راكان عتاد الجلازي

نحس الحسين للهفك ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٥/١٠/١٩٧٥

نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (٩٩) لسنة ١٩٧٥

النظام المالي لمؤسسة عالية / الخطوط الجوية الملكية الاردنية

صادر بموجب المادة (٢٣) من قانون مؤسسة عالية / الخطوط الجوية الملكية الاردنية رقم (١٠) لسنة ١٩٦٩ .

الفصل الاول

تعريف

للمادة ١ - يسمى هذا النظام (النظام المالي لمؤسسة عالية / الخطوط الجوية الملكية الاردنية لسنة ١٩٧٥) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تكون للالفاظ والمبارات التالية المعاني المخصصة لها اذناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :

- أ - المؤسسة
- ب - المجلس
- ج - المدير
- د - المدير المالي
- هـ - موظفو المحاسبة
- و - الموازنة

الفصل الثاني

الواجبات والمسؤوليات

للمادة ٣ - المدير هو امر الصرف في المؤسسة طبقا لموازنة المؤسسة وقرارات مجلس ادارتها ويكون مسؤولا امام المجلس عن كافة الامور المالية والادارية .

للمادة ٤ - تكون الدائرة المالية هي الجهة التنفيذية المختصة بقبض اموال المؤسسة وتحصيل ديونها وحقوقها الاخرى ودفع التزاماتها واستثمار اموالها بما يتفق والقوانين والانظمة المرعية ، على ان تراعى الاصول المحاسبية المتعارف عليها في الشركات التجارية .

المادة ٥ - يكون المدير المالي هو الرئيس المباشر لموظفي المحاسبة ويكون مسؤولاً أمام المدير عن جميع حسابات المؤسسة ومراقبتها والإشراف عليها وعلى كافة معاملاتها المالية والمحاسبية وله أن يقترح التعديلات ويصدر الأوامر الضرورية لتنفيذ ذلك وعليه بشكل خاص .

أ - اتخاذ الاحتياطات وسائر الرقابة الكافية لحماية أموال المؤسسة وسجلاتها المالية ومنع وقوع أي تلاعب أو اختلاس أو إهمال فيها .

ب - الإشراف على مسك السجلات وتنظيم القيد المحاسبية بصورة صحيحة وفقاً لقواعد المحاسبة المتعارف عليها في شركات الطيران العالمية .

ج - إعداد البيانات المحاسبية الختامية أي الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر والإيضاحات المتعلقة بهما وفقاً لتعليمات المدير وتقديمها إلى مراقبي الحسابات .

د - إعداد مشروع الموازنة التقديرية بالتعاون مع مدراء الدوائر والأقسام والمناطق ذوي العلاقة وتقديمه إلى المدير في المواعيد المحددة .

هـ - اعتماد مستندات الصرف والقيد وإشعارات الإضافة والتأكد من صحة تنظيم هذه المستندات من التوحي المالي والمحاسبية والقانونية .

و - إعداد التقارير المالية الربع سنوية لاعتمادها من قبل المجلس وتقديمها إلى مجلس الوزراء للاطلاع على سير أعمال المؤسسة .

ز - إعداد الدراسات المالية والأحصائية الشهرية والمترفة لتمكين الإدارة من اتخاذ القرارات ورسم السياسات وتقديم التوصيات للمجلس على أسس مالية سليمة .

ح - إعداد التعليمات التطبيقية لجميع أقسام الدائرة المالية لإقرارها من المدير .

ط - الإشراف على كافة الشؤون الإدارية للدائرة المالية بالشكل الذي يؤمن حسن سير العمل .

ي - القيام بأية أعمال أو مهمات أخرى يعهد بها المدير إليه من وقت لآخر .

المادة ٦ - موظفو المحاسبة مسؤولون عن القيام بالأعمال المالية والمحاسبية المختصة بأقسامهم بما في ذلك الالتزامات والصرفيات وقبض الإيرادات ويعتبر كل موظف في المؤسسة ينطبق به واجبات وتنصت نفقات المؤسسة ووارداتها مسؤولاً عن صحة تنظيم المستندات وحساب النفقات أو الواردات حساباً دقيقاً وفقاً لأحكام التعليمات والأنظمة الصادرة بهذا الشأن .

المادة ٧ - يمسك موظفو المحاسبة الدفاتر والسجلات ويستعملون النماذج المناسبة لضبط المعاملات المالية والقيد المحاسبية وفقاً للتعليمات الصادرة إليهم وبشكل يتفق مع قسانون المؤسسة وانظمتها وقرارات المجلس والمدير ويكونون مسؤولين عن القيام بصورة مرضية بالأعمال المالية والمحاسبية المناطة بهم وعن أية أخطاء قد تلحق الضرر بمصالح المؤسسة أو أموالها وعليهم تقيم مسؤولية وقوع التلاعب أو الاختلاس :

المادة ٨ - أ - إذا اكتشف اختلاس أو ضياع في أموال المؤسسة ، فعلى الموظف المختص أن يعلم مدير الدائرة بذلك في الحال وعلى الأخير أن يقدم تقريراً وافيّاً إلى المدير الذي عليه أن يشكل هيئة تحقيق ويتخذ الإجراءات اللازمة لحماية حقوق المؤسسة وله أن يأمر بكف يد الموظف المتهم حين انتهاء التحقيق بـ إذا كان من شأن الحادث التأثير على المركز المالي للمؤسسة أو حصول خسارة جسيمة فعلى المدير تقديم تقرير بذلك إلى المجلس .

الفصل الثالث

أحكام عامة

المادة ٩ - يفرم الموظف المسؤول بقيمة أية خسارة مادية لحقت بالمؤسسة بسبب خطئه أو إهماله ، ويموز للمدير المالي بناء على تنصيب المسؤول المباشر أعفاء الموظف من تعويض الخسارة إذا لم ترد عن عشرة دنائير وبموافقة المدير إذا زادت عن ذلك ، وفي جميع الأحوال لا يجوز إعفاء الموظف من تعويض أية خسارة ناشئة عن سوء النية أو الإهمال الجسيم :

المادة ١٠ - يجوز للمدير أو من يفوضه الموافقة على دفع الرواتب لموظف أو أكثر قبل نهاية الشهر في أي من الحالات التالية :

أ - إذا صادفت الفترة ما بين السابع والعشرين ونهاية الشهر عطلة رسمية :

ب - إذا كان موعد دفع الرواتب يقع ضمن مدة إجازته السنوية أو المرضية أو خلال وجوده خارج مركز عمله في مهمة رسمية أو دورة تدريبية .

ج - في حالة مصادفة أيام العيد ضمن الثلث الأخير من الشهر :

المادة ١١ - لا تصرف استحقاقات نهاية الخدمة للموظف الذي تنتهي خدمته في المؤسسة إلا بعد إبراز نموذج برادة اللمة المقرر لهذه الغاية مصدقاً من المختصين وشهادة برادة اللمة حديثة التاريخ من ضريبة الدخل :

المادة ١٢ - للمدير بناء على تنصيب المدير المالي أن يوافق على شطب الدين إذا أصبح معدوماً أو مشكوكاً في تحصيله أو كجزء من تسوية مع المدين على ألا يزيد المبلغ على (١٠٠) مائة دينار ، فإذا زاد عن ذلك لوجب الحصول على مصادقة المجلس .

المادة ١٣ - يربط موظفو المحاسبة الذين يتعاملون بالنقد أو الأشياء الثمينة بكفالات مالية معبرة من أشخاص مقبولين المؤسسة بالمبلغ والمدة التي يراها المدير المالي وتحفظ في ملفاتهم ويموز أن تتحمل المؤسسة نفقات إصدار هذه الكفالة .

المادة ١٤ - يجب أن تحمل مستندات القيد والصرف شرحاً وافيّاً لطبيعة العملية وأن تكون معززة بالوثائق اللازمة كالقبود وأوامر الشراء ومستندات الالتزام أو الاستلام أو الإدخالات الخ حسب الأحوال ، وأن تحمل تروايج أو إشارات الموظفين الذين جهزوها ورؤسا الأقسام الذين دققوها بالإضافة إلى مصادقة المدير المالي أو من يفوضه .

المادة ١٥ - تخضع جميع القيد والمستندات والسجلات المالية للتدقيق الداخلي والخارجي ويتوجب على موظفي المحاسبة تقديم كافة المعلومات التي يطلبها المدققون .

الفصل الرابع الموازنة

المادة ١٦ - ١ - ينظم المدير المالي مع المدراء المختصين مشروع الموازنة السنوية ويرفعه الى المدير لمناقشته ودراسته. ومن ثم يقوم بعرضه على المجلس لبحثه واقراره ، ثم تقديمه الى مجلس الوزراء للمصادقة عليه وفقا لاحكام قانون المؤسسة .

ب - تتكون الموازنة من جدولين اولهما يتضمن ابواب الوردات - والثاني يبين ابواب النفقات للسنة المقبلة مفصلة ومبوبة وفقا لجدول الحسابات المعمول به في المؤسسة .

المادة ١٧ - يتولى المدير المالي تنفيذ الموازنة تحت اشراف المدير وعليه ان يقدم تقارير واقية عن اية تجاوزات عند ظهورها لمعالجتها .

المادة ١٨ - ١ - للمدير الموافقة على نقل مخصصات اي مادة في الموازنة الى اي مادة اخرى في موازنة الدائرة ذاتها بناء على تنسيق المدير المالي .

ب - للمجلس بناء على تنسيق المدير الموافقة على نقل مخصصات اي مادة لاي دائرة الى اي مادة لاي دائرة اخرى في المؤسسة .

المادة ١٩ - اذا تأخر اقرار الموازنة السنوية لاي سبب من الاسباب فيجوز صرف النفقات الشهرية اللازمة لتسيير اعمال المؤسسة على ان تسدد هذه النفقات من مواد الموازنة بعد اقرارها .

المادة ٢٠ - لا يجوز ان تتجاوز التزامات اية مادة من مواد الموازنة العامة مخصصات تلك المادة ويعتبر المدير المختص مسؤولا شخصيا عن اي تجاوز يحصل في المخصصات وعليه عند حصول اي تجاوز ان يقدم للمدير المالي الاسباب الموجبة والتمتعة ليقوم بدوره بالعمل على دراستها وتقديم تنسياته الى المدير لاجراء النقل اللازم او تحميله المسؤولية .

المادة ٢١ - فيما عدا المصاريف المتكررة الاساسية اللازمة لسير العمل والتي يتم تحديدها بموجب تعليمات مالية لا يجوز التعاقد او الالتزام بأية نفقة قبل تنظيم مستند التزام موقع عليه من رئيس القسم المختص ومدير الدائرة ذات العلاقة ومصدق من المدير المالي ، وعلى الأخير في حالة عدم الموافقة بالرغم من وجود المخصصات المرسودة في الموازنة ان يرفع المستند الى المدير مع الاسباب التي يعتقد انها تحول دون المصادقة على المستند ، ويكون قرار المدير نهائيا اما اذا لم تكن هناك مخصصات كافية للنفقة فلا يجوز المصادقة عليها الا بعد تأمين نقل المخصصات اللازمة .

الفصل الخامس البنوك والسلفيات

المادة ٢٢ - للمجلس بناء على تنسيق من المدير ان يوافق على فتح حسابات للمؤسسة في البنوك المحلية والخارجية التي يراها مناسبة ويوافق على اقفال هذه الحسابات بنفس الطريقة .

المادة ٢٣ - ١ - يصدر مجلس الادارة قرارا بتحويل صلاحية التوقيع على الشيكات واوامر السدفع الموجبة للبنوك بحيث لا تقل عن توقيعين لمسؤولين من الدرجة الاولى يبلغ رئيس المجلس القرار الى كافة البنوك التي تتعامل معها المؤسسة .

ب - للمخولين بالتوقيع عن المؤسسة تفويض مدير المنطقة والمحاسب مجتمعين بالتوقيع على الحسابات رقم (٢) في البنوك الخارجية لمواجهة النفقات المحلية وفقا لاحكام هذا النظام .

المادة ٢٤ - تكون حسابات المؤسسة في البنوك كالتالي :-

أ - حساب رقم (١) وتودع فيه جميع تمصيلات ومبيعات مكاتب المؤسسة او مكاتب الوكلاء ويدار هذا الحساب من المركز الرئيسي وتوقع التحاويل على هذا الحساب من المفوضين بالتوقيع من قبل المجلس .

ب - حساب رقم (٢) ويدار على اساس السلفة المستديرة ويغلى بتحاويل صادرة من المركز الرئيسي ومسحوبة على حساب رقم (١) ويخصص لمواجهة المصاريف المحلية للمنطقة ويديره ويوقع عليه مدير المنطقة والمحاسب مجتمعين .

المادة ٢٥ - في البلدان التي لا تخضع التحويلات فيها للقيود النقدية يجوز دمج الحسابين أعلاه في حساب واحد يغلى من التصيلات والمبيعات لمكاتب المؤسسة او يحوالات من المركز الرئيسي وفي هذه الحالة يكون للحساب سقف محدد بحيث يحول البنك الى حساب المؤسسة في عمان أية مبالغ تزيد عن هذا السقف ويكون الحول بالتوقيع على هذا الحساب مدير المنطقة مع المحاسب بالاضافة الى الخواين بالتوقيع بموجب قرار المجلس .

المادة ٢٦ - ١ - يجري قبض الاموال وايداعها وفق التعليمات التي يصدرها المدير المالي .

ب - لا يجوز استعمال أموال المؤسسة أثناء المدة الواقعة بين قبضها وايداعها في البنك الا في الحالات الرسمية الضرورية وذلك بموافقة المدير المالي للمؤسسة خطيا .

ج - على موظفي الحاسبة ان يعطوا وصلات رسمية ذات أرقام متسلسلة عن كل مبلغ يدفع لهم .

المادة ٢٧ - يجوز للمدير المالي صرف سلفات النفقات الثرية المستديرة لموظفي المؤسسة الذين تقتضي طبيعة أعمالهم ذلك ، بناء على طلب مدير الدائرة المختص لمواجهة مصاريف الدائرة الثرية وله زيادة او انقاص بمبالغ هذه السلف لتتلاءم مع ضرورات العمل .

المادة ٢٨ - ١ - يخضع الصرف من حساب البنك رقم (٢) وسلفات النفقات الثرية للتعليمات التي تضعها الدائرة المالية .

ب - يكون حاملوا السلفات مسؤولين شخصيا عن أية مخالفة او نقص يحصل في السلفات التي يجوزتهم .

ج - يجوز دفع علاوة صندوق لأزيد من ثلاثة دنانير لكل أمين صندوق او متعامل بالتقيد شريطة ان يكون مكفولا .

الفصل السادس

التفقات والائرادات

المادة ٢٩ - تقسم التفقات بحسب طبيعتها الى :

١ - تفقات مبررة حكماً ولا تحتاج الى طلب الموافقة على صرفها ويقوم الموظفون المختصون في المؤسسة مباشرة بإجازتها وتقسيم هذه التفقات الى ما يلي :-

- ١ - التفقات الناشئة عن أحكام صادرة وفق قوانين المؤسسة وانظمتها او قرارات المجلس وكللك الضرائب والرسوم وبشروط قبل اصدار الامر بالصرف التثبت من وجود السند القانوني الذي يسمح بصرف هذه التفقات وتقديم الخدمة المرتبطة بها وتشمل :-
- رواتب الموظفين والمستخدمين المقررة حسب نظام موظفي ومستخدمي المؤسسة .
- علاوة غلاء المعيشة للموظفين والمستخدمين المقررة من قبل المجلس .
- علاوة بدل الاغتراب للموظفين الاردنيين في الخارج المقررة حسب نظام موظفي ومستخدمي المؤسسة .
- علاوة الصندوق لائناء الصناديق والمتعاملين بالنقد حسب قرارات المدير العام .
- تعويضات مكافأة نهاية الخدمة المقررة حسب تعليمات انتهاء الخدمات والتعويضات في نظام موظفي ومستخدمي المؤسسة .
- مساهمة المؤسسة في التامينات الاجتماعية حسب القوانين والانظمة المرحية للبلدان التي تطبقها والتي تتواجد المؤسسة مكاتب وموظفين لها فيها .
- علاوة الضيافة الشهرية المقررة للموظف وفقاً لنظام موظفي ومستخدمي المؤسسة .
- علاوة اقتناء السيارة الشهرية المقررة للموظف وفقاً لنظام موظفي ومستخدمي المؤسسة .
- علاوات وجبات الطعام لفاساقم الطائرة خارج الاردن حسب قرارات رئيس مجلس الادارة .
- علاوات مصروف جيب التي تدفع لطاقم الطائرة الذين يبيتون خارج الاردن حسب قرارات رئيس المجلس من غير المستفيدين من مياومات السفر المقررة في نظام الموظفين .
- علاوة بدل السكن التي تدفع للموظف حسب نظام موظفي ومستخدمي المؤسسة .
- ايجارات البيوت التي تستأجرها المؤسسة لسكن موظفيها في الخارج بقرارات من اللجنة المالية .
- الضرائب والرسوم المالية التي تقع على عاتق المؤسسة او مكاتبها في الخارج بموجب القوانين الناظمة .
- تفقات البريد والبرق والهاتف والتلكس .
- التفقات القضائية غير القابلة للحصول قانوناً من المدين .
- المصاريف والقوائد البنكية و فرق العملة .
- اجور مدققي الحسابات والمحامين والمستشارين المعيّنين بعقود .
- رسوم المبروط والايواء والتحليق وساعات العمل الاعضائية لموظفي الجمارك المتعلقة بالطائرات .

٢ - الخدمات والمواد ذات الاسعار الموحدة التي تقدمها مؤسسات عامة او خاصة وتعتبر معقودة بموجب الايصالات والفواتير والوثائق الرسمية الصادرة عن الجهات المختصة وتشمل استهلاك الخروقات كالبترول والبيزين للسيارات والماء والكهرباء الخ . . .

٣ - التفقات المستمرة الناتجة عن عقود مبررة حسب الاصول مسبقاً قبل المدير او من يفوضهم وتشمل :

- عقود الايجارات لمكاتب المؤسسة .
- عقود تنظيف مكاتب المؤسسة وصيانة موجوداتها (الآلات، وادوات واجهزة الخ . . .)
- عقود التأمين على مكاتب المؤسسة وموجوداتها بما فيها الطائرات والموظفين والمستخدمين والركاب .
- خدمات الكمبيوتر .
- عقود اجور ايواء سيارات المؤسسة .
- عقود مصاريف خدمات الكلاء العاملين للمؤسسة .
- عقود استقبال وترحيل الطائرات فنياً وعقود المساعدات الفنية .
- عقود اسعار وقود الطائرات .
- عقود الاعلانات مع الجرائد والمجلات والتلفزيون الخ . .
- عقود تزويد الطائرات باكل الركاب .
- عقود منامة الطيارين في الفنادق التي تحددها المؤسسة .
- اية عقود مماثلة اخرى تقدم بصفة قانونية .

٤ - التفقات الناتجة عن استهلاكات الموجودات الثابتة التي تحسب على معدلات واسس ثابتة مقررة من قبل المجلس .

٥ - التفقات الناتجة عن دفع عوالات مكاتب السفر وشركات الطيران من قبل المؤسسة حسب انظمة وقوانين منظمة النقل الجوي الدولية .

٦ - الرسوم التي تدفعها المؤسسة لشركات الطيران صاحبة الامتياز لخط بلدنا حسب الاتفاقات المعقودة معهم من قبل المدير او من يفوضه .

٧ - التفقات المترتبة على المؤسسة بموجب قوانين وانظمة منظمة النقل الجوي الدولية وتشمل :

- نقل الشحن برا .
- خدمات الشحن .
- منامة الركاب الترانزيت .
- مواصلات الركاب .

ب - تفقات تحتاج الى تقديم طلب من الدوائر والانقسام في المؤسسة واقتراح هذا الطلب بموافقة الجهة المختصة وتشمل :

- ١ - مكافآت العمل الاضائي خارج اوقات الدوام الرسمي . . .

٢ - اجور السفر والتدريب ويعتبر اذن السفر الخاص بالموظفين الموقدين بمهمات رسمية او للتدريب بمثابة طلب الموافقة على النفقات وينظم الاذن باسم الموظف الموفد بالهمة والبلد الموفد اليه وعدد الليالي التي سيقضيها بتنسب من مدير دائرة الموظف المختص وموافقة المدير العام او من ينيبه .

٣ - نفقات المعالجة الطبية للموظفي ومستخدي المؤسسة التي تدفع من قبل المؤسسة وفق القواعد المحددة للمعاملات الطبية في نظام الموظفين .

٤ - تعويضات الاجازات الادارية غير المستعملة المستحقة قانونا .

٥ - اصلاح وصيانة الآلات والاثاث غير المشمولة بمفرد الصيانة .

٦ - لوازم التنظيف .

٧ - نفقات الاشتراكات في الصحف والمجلات والدوريات والكتب التي يستوجبها اختصاص الموظف .

٨ - النفقات الاستثنائية الطارئة (ضيافة ، هدايا ، تبرعات ، اكراميات) .

٩ - تصليح السيارات .

ج - نفقات ادارية ضرورية غير مشمولة بمفرد ولا تزيد قيمتها عن خمسة وعشرون ديناراً او ما يعادله ويجوز لمندوب الدوائر والمخاطات الموافقة عليها دون تقديم طلب بذلك وتشمل : -

- شراء اللوازم الضرورية جداً ، نفقات الموظفين ، الضيافة تسريح شعور المضيفات الاراضيات ، شراء ادوات مكتبية وقطاسية ، صيانة وتصليح موجودات المكاتب اية نفقات ثرية اخرى .

المادة ٣٠ - يجوز للمجلس اقرار صرف نفقات ادارية او تجارية لم يرد عليها نص في هذا النظام او اي نظام آخر من انظمة المؤسسة بمحدود المبالغ المخصصة لها في موازنة المؤسسة اذا رأى في صرفها مصلحة للمؤسسة .

المادة ٣١ - أ - عند دفع النفقات يجب ان تسجل على حساب النفقة المائدة لها في السنة التي يتم الدفع بها سواء كانت تعود للسنة الحالية او سنوات سابقة .

ب - اذا استردت نفقات مدفوعة خطأ يجب تزييلها من حساب النفقة المائدة لها اذا كانت تعود للسنة الحالية اما اذا كانت تخص سنوات سابقة فيجوز اعتبارها بمثابة ايرادات اخرى .

المادة ٣٢ - ١ - تتألف ايرادات المؤسسة من : -

أ - ايرادات نقل المسافرين عن طريق تنفيذ بطاقات السفر حسب انظمة منظمة النقل الجوي الدولية .

ب - ايرادات العفش الزائد عن طريق بطاقات العفش الزائد والتي تصدر حسب أنظمة منظمة النقل الجوي الدولية .

ج - ايرادات الشحن عن طريق تنفيذ بوالص الشحن والتي تصدر حسب أنظمة منظمة النقل الجوي الدولية .

د - ايرادات نقل البريد الجوي عن طريق البيانات والنماذج المقررة .

هـ - ايرادات تأجير الطائرات والرحلات الخاصة بموجب اتفاقيات التأجير .

٢ - ايرادات اخرى وتشمل : -

أ - استقبال وتحويل طائرات شركات ومؤسسات الطيران الاجنبية تجارياً .

ب - استقبال وتحويل طائرات شركات ومؤسسات الطيران الاجنبية فنياً .

ج - تموين الطائرات .

د - البيع على الطائرات : ويحل الربح الصافي الناتج عن الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع للمواد التي تباع على الطائرات للمسافرين بعد اقتطاع حصة صندوق ادخار الموظفين التي يقرها المجلس شريطة الا تزيد عن ٥٪ من قيمة المبيعات .

هـ - اية ايرادات اخرى عادية او استثنائية .

المادة ٣٣ - يحل هذا النظام محل النظام المالي رقم (٢٨) لسنة ١٩٧١ واية انظمة او تعليمات مالية اخرى بالقدر الذي تعارض مع احكامه .

١٩٧٥/١٠/١٥

الحسين بن طلال

وزير الزراعة والتعليم فولان الخنلاوي	وزير النقل خلالخالج حسن	وزير الثقافة والاعلام صلاح أبو زيد	وزير الانشاء والتعمير صبيحي أمين عمرو	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع زيد الرفاعي
وزير التسويق علي حسن عوده	وزير المواصلات احمد الشويكي	وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير المالية سالم مساعده	وزير الشؤون الاقتصادية والعمل سامي أيوب
وزير الصناعة والتجارة رجائي المعشر	وزير الداخلية للشؤون الاشغال العامة محمود الحوامده	وزير دولة للشؤون الخارجية صادق الشرع	وزير الاوقاف والشؤون والمؤسسات الاسلامية عبد العزيز الخياط	وزير دولة للشؤون الزراعية مروان الحمود
وزير الصناعة والتجارة رجائي المعشر	وزير البلدية والقروية محمد عقوب الزين	وزير الصحة طاراد سمرود القاضي	وزير العدل لاجي حسين الطراونه	وزير دولة للشؤون رئاسة الوزراء راكاڤ عتاد الجازي

هكذا من الأعمال

نحس الحسين لله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بعد الاطلاع على المادة (٤) من قانون الدفاع عن شرق الاردن لسنة ١٩٣٥
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٥/١٠/٢٢
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام معدل لنظام مراقبة الاعمال الاجنبية

صادر بالاستناد الى احكام المادة (٤) من قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥

- المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام مراقبة الاعمال الاجنبية لسنة ١٩٧٥) ويقرأ مع نظام الدفاع رقم (٤) لسنة ١٩٧٥ (نظام مراقبة الاعمال الاجنبية المشار اليها في النظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - تعدل المادة (٣) من النظام الاصلي باعتبار ما ورد فيها فقرة (أ) وازادة الفقرة الجديدة (ب) التالية اليها :-
- ب - يشترط ان لا يتجاوز مجموع قيمة مساهمة الاجنبي ٧٤٩٪ من رأس المال عند الاشتراك في اية شركة تتعاطى العمل التجاري باستثناء الشركات الصناعية والسياحية والخدمات بصورة عامة .
- المادة ٣ - تلغى المادة (٥) من النظام الاصلي ويعاد ترقيم المواد اللاحقة على هذا الاساس .
- المادة ٤ - تعدل المادة (٦) من النظام الاصلي بشطب عبارة (بالعملة الصعبة) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (بعملة اجنبية قابلة للتحويل) .
- المادة ٥ - تعدل الاشارة الى المادة (٦) حيثما وردت في النظام الاصلي بحث تصبح الاشارة الى المادة (٥) .

١٩٧٥/١٠/٢٢

الحسين بن طلال

وزير الريية والتعليم	وزير التقـــل	وزير الثقافة والاعلام	وزير الانشاء والتعمير	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع
دوقان اغنداوي	خالد الحاج حسن	صلاح ابو زيد	صبيحي امين محرو	زيد الرفاعي
وزير التقـــل	وزير المواصلات	وزير السياحة والآثار	وزير المالية	وزير الشؤون الاقتصادية والعمل
علي حسن عوده	احمد الشويكي	غالب بركات	سالم مساعده	سامي ايوب
وزير الداخلية	وزير الشؤون الخارجية	وزير دولة	وزير الاوقاف والشؤون والمقتدسات الاسلامية	وزير الزراعة
لوروت التهلوني	محمود الحوامده	صادق الشرع	عبد العزيز الخياط	مروان الحمود
وزير الصناعة والتجارة	وزير البلدية والقروية	وزير الصحة	وزير البلدية والقروية	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
رجائي المعشر	محمد عضوب الزين	طاراد سمود القاضي	لاجي حسين الطراونة	راكان عناد الجازي

نحس الحسين لله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٥/١٠/٢٩
نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام الغاء نظام رسوم الدخول الى المواقع السياحية

نظام رقم (١٠١) لسنة ١٩٧٥

- المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام الغاء نظام رسوم الدخول الى المواقع السياحية لسنة ١٩٧٥) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - يلغى (نظام رسوم الدخول الى المواقع السياحية رقم (٧٥) لسنة ١٩٧٣) .

١٩٧٥/١٠/٢٩

الحسين بن طلال

وزير الثقافة والاعلام	وزير الانشاء والتعمير	رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع
خالد الحاج حسن	صلاح ابو زيد	زيد الرفاعي
وزير المواصلات	وزير السياحة والآثار	وزير الشؤون الاقتصادية والعمل
احمد الشويكي	غالب بركات	سامي ايوب
وزير الداخلية	وزير الشؤون الخارجية	وزير الاوقاف والشؤون والمقتدسات الاسلامية
لوروت التهلوني	محمود الحوامده	صادق الشرع
وزير الصناعة والتجارة	وزير البلدية والقروية	وزير الصحة
رجائي المعشر	محمد عضوب الزين	طاراد سمود القاضي
		لاجي حسين الطراونة
		راكان عناد الجازي

نص الحديث الشريف من المملكة العربية السعودية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٥/١٠/٢٩
أمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٠٢) لسنة ١٩٧٥

نظام معدل لنظام رواتب وعلاوات افراد قوة الامن العام

صادر بمقتضى المادة ٩٣ من قانون الامن العام رقم (٣٨) لسنة ١٩٦٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام رواتب وعلاوات افراد قوة الامن العام لسنة ١٩٧٥) ويقرأ مع النظام رقم (١٠) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به من تاريخ ١٩٧٥/١١/١ .

المادة ٢ - تعدل المادة (٣) من النظام الاصلي حسباً عدلت بالنظام رقم (١٠) لسنة ١٩٧٤ بالغاء راتب شرطي تحت التدريب وراتب تلميذ مستجد اثناء التدريب والاستعاضة عنه بما يلي :-

	فلس	دينار
شرطي تحت التدريب	١٠٠	٧
شرطي مستجد	١٠٠	٧

مع علاوة مقطوعة مقدارها ديناران شهرياً
ويبدون زيادة سنوية أو علاوة غلاء معيشة أو اية
علاوات اخرى .

١٩٧٥/١٠/٢٩

الحسين بن طلال

وزير التربية والتعليم ذوقان الهنداوي	وزير التقني علاء الحاج حسن	وزير الثقافة والاعلام صلاح ابو زيد	وزير الانشاء والتعمير صبيحي امين عمرو	رئيس الوزراء وزير الخارجية والدفاع زيد الرفاعي
وزير التموين علي حسن عوده	وزير المواصلات احمد الشويكي	وزير السياحة والآثار غالب بركات	وزير المالية سالم مساعده	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل سامي ايوب
وزير الداخلية فروت التلهوني	وزير الاشغال العامة عمود الحومده	وزير دولة لشؤون الخارجية صادق الشرع	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية عبد العزيز الخياط	وزير الزراعة مروان الحمود
وزير الصناعة والتجارة رجائي المعشر	وزير الداخلية للشؤون البلدية والقريه محمد عضوب الزين	وزير الصحة طاراد سعود القاضي	وزير العدل ناجي حسين الطراوله	وزير دولة للشؤون رئاسة الوزراء راكان عناد الجازي

اقليم عمان

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٥/٦/١٨ - بالاستناد الى المادة ١٣/ب/٢ من قانون تنظيم
للان والقرى والابنية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ - سحباً عدلت بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٥ - الموافقة على تشكيل مجلس
نظم اقليم عمان على النحو التالي :

- ١ - ١ - معالي وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية
- ٢ - معالي امين العاصمة
- ٣ - وكيل وزارة الداخلية
- ٤ - وكيل وزارة الاشغال العامة
- ٥ - وكيل وزارة الصناعة والتجارة
- ٦ - وكيل وزارة التربية والتعليم
- ٧ - عطوفة رئيس ديوان التشريع
- ٨ - عطوفة مدير الآثار
- ٩ - عطوفة مدير الاراضي والمساحة
- ١٠ - مدير عام مؤسسة مياه الشرب
- ١١ - امين عام المجلس القومي للتخطيط
- ١٢ - مدير سلطة الكهرباء الاردنية

ب- تكون اجتماعات المجلس بشكل دوري والاقل عن مرة كل اسبوعين .

ج- يتخذ المجلس باكثرية ثلثي اعضائه على الاقل .

د- تتخذ القرارات باكثرية سبعة اعضاء على الاقل .

رئيس الوزراء
زيد الرفاعي